التحدِّيات والتطلعات الإقتصادية بشأن الصناعات البتروكيماوية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم بدعوة كريمة من اللجنة العليا المنظمة لهذا المؤتمر الخامس للصناعات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وغني عن البيان أن أهمية هذا المؤتمر تنبع من كون هذه الصناعات تشكلُ أحد المداخل الرئيسية للتطوير الصناعي بدول المجلس، وتمثل ركيزة لتوسعة قاعدتها الإستثمارية والإرتقاء الكمِّي والنوعي بإنتاجها الصناعي، لاسيما وقد تأتَّت لهذه الصناعات كل مقوِّمات النجاح في هذه الدول، متمثِّلة في إمكانات عريضة من ثروات هيدروكربونية وطنية، وتوافر رؤوس الأموال اللازمة، ووقوع منطقة دول المجلس على مقربة من بعض الأسواق الآسيوية المشترية للمنتجات البتروكيماوية. وبفضل تلك العوامل الإيجابية، حقَّقت صناعة البتروكيماويات الخليجية تطوراً ملموساً عبر حقبة زمنية تُعد بالمقاييس العالمية قصيرة نسبياً.

ولمَّا كانت النظرة المتأنِّية للموضوع تشير إلى أن إستمرار نجاح صناعة البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية في دول المجلس، وإزدهارها على النطاق العالمي، يرتكز – إضافة إلى الجوانب الفنية والتقنية – على جوانب إقتصادية وتجاريـــــة دوليـــــة، فإن في ذلك ما يحثُّني على محاولة تغطية هذه الجوانب في كلمتي اليوم.

أودَّ بدايةً أن أُشير إلى أن تتبع مسيرة تطور صناعة البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية بدول المجلس، في ظل التغيرات العالمية ذات العلاقة، يذخر بالعديد من الدروس المستفادة في تفهُّم طبيعة العوامل التي تؤثر بصورة رئيسية في هذه الصناعة، ممَّا يتيح إمكانية التخطيط المستقبلي لها في المنطقة على أسس سليمة. فمع إكتشاف العالم لإمكانية الإعتماد على الغاز الطبيعي كلقيم لهذه الصناعات في السبعينيات، ركَّزت غالبية دول المجلس على إستخدام هذا الغاز المتوافر لديها ضمن ثرواتها الهيدروكربونية في إقامة صناعة للبتروكيماويات تشكِّل نواة للإنتاج الصناعي بها. وتوسَّعت هذه الصناعة في دول المجلس إبَّان الثمانينيات حتى أصبحت السبب الرئيسي في نمو القيمة المضافة من جانب القطاعات الصناعية فيها إلى مجموع ناتجها المحلي الإجمالي، إذ بلغ المعدل السنوي لهذا النمو خلال ذلك العقد نحو 7.8%. ووفقاً لأحدث التقديرات المتوافرة، بلغت القيمة المضافة من الصناعات البتروكيماوية بدول المجلس إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول نحو 8.9 بلايين دولار أمريكي في عام 1995، أي ما معدله نحو 4.1%. وتساهم الصناعات البتروكيماوية في هذه الدول بنحو 52% من إجمالي القيمة المضافة من قطاع الصناعات التحويلية إلى مجموع ناتجها المحلي الإجمالي، علماً أن هذه القيمة المُضافة تبلغ نحو 17 بليون دولار أمريكي. ووفقاً للبيانات المتوافرة في العام سالف الذكر، فإن إجمالي إنتاج الصناعة البتروكيماوية في دول المجلس يبلغ نحو 13 مليون طن سنوياً.

إلاَّ أن ما حققته صناعة البتروكيماويات الخليجية من نجاح على النحو السالف بيانه إنما مرده صمودها بجدارة أمام المصاعب والتحديات التي إعترضت بداية مسيرتها في الثمانينيات، حيث تدنت آنذاك الأسعار العالمية للمنتجات البتروكيماوية الأساسية، وقامت بعض الدول الصناعية الكبرى بتطبيق إجراءات حمائية صارمة فيما يخص وارداتها من النفط والمشتقات النفطية على حدٍّ سواء.

ولا يمكننا أن نجزم أن مثل هذه التحديات قد تلاشت ولن تعاود الظهور في صيغة أخـــرى ضمن إطـــار ما نعايشه اليوم من تغيرات جذرية في العلاقات الصناعية والتجارية الدولية. لذا، فإن النجاح القائم لصناعة البتروكيماويات الخليجية والمتوقع إستمراره مستقبلاً يظل من حيث نسبته ومداه رهناً بنجاح دول المجلس في التفاعل مع هذه الأوضاع العالمية المستجدة، والتعامل الناجح مع ما قد تأتي به من متغيرات لاحقة، وهذا ما سوف أتناوله بشيءٍ من التحليل، إنطلاقاً من واقعنا الإقتصادي الخليجي عموماً، ووضعنا الصناعي والتجاري فيما يتعلق بصناعة البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية على وجه الخصوص.

إن الإقتصاد العالمي قد غدا في مرحلة جديدة بعدما إجتاز تغيرات عدَّة ومتنوعة منذ نهاية عقد الثمانينيات، تمثلت في التلاشي التدريجي للقطبية الثنائية التي سيطرت على العلاقات الدولية زهاء أربعين عاماً بين معسكرين متصارعين، وولوج العالم في مرحلة جديدة من القطبية المتعددة على الأصعدة التكنولوجية والإقتصادية متمثلة في كتل رئيسية ثلاث وهي: الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك فيما يُسمى "نافـــــــتا" (NAFTA)، ودول "الإتحاد الأوروبي" (EU) ، وتكتـــل النمـــور الآسيوية مع اليابان وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يسمى "تكتل الباسيفيك الآسيوي للتعاون الإقتصادي" (APEC).

ولمَّا كان بروز هذه التكتلات العالمية الجديدة على النحو السالف بيانه ينطوي على التفاعل ومن ثم التنافس فيما بينها، فقد إستدعى الأمر ضرورة تنسيق علاقاتها الإقتصادية الدولية وفق آليات منظمة على المستوى العالمي من خلال ترسيخ دور مجمـــوعة الدول الصنـــاعية السبع، وتوسيع دور منظمات "بريتون وودز" (Bretton Woods)، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقيام "منظمة التجارة العالمية" (WTO) بإعتبارها أداة لتنفيذ قرارات "الجات" (GATT) في شأن تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، وتوفير منبر للمباحثات التجارية متعددة الجوانب، وإدارة النواحي الإجرائية الخاصة بفض النزاعات التجارية الدولية، ومتابعة ومراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول.

هكذا وقَّعت 116 دولة على إتفاقية "الجات" التي إنتهت بجولة أوروجواي وإعتمدت مقرراتها في شهر إبريل عام 1994 بمدينة مراكش بالمغرب، وبلغ عدد الدول المنضمَّة إليها 122 دولة في عام 1995، من بينها على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كل من الكويت، والبحرين، وقطر.

وبخصوص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تعتبر من القوى المؤثرة في الساحة الدولية لإنتاج وتصدير النفط الخام ومنتجاته، نجد أن نتائج الجولة الأخيرة لمباحثات "الجات" عام 1994، قد أتت كوسيلة إضافية لتعميق الحوارات والإتصالات القائمة أصلاً بين دول المجلس من جهة، والكتل الإقتصادية في العالم من جهة أخرى، ولاسيما من هذه الكتل تلك المستوردة لنفط دول المجلس ومنتجاتها البتروكيماوية. فوفقاً لأحدث التقديرات المتوافرة مؤخراً في هذا الشأن عن عام 1994، تبلغ نسبة قيمة صادرات دول

المجلس من البتروكيماويات إلى قيمة مجموع صادراتها الإجمالية حوالي 18%، بينما تبلغ نسبتها إلى قيمة الصادرات غير النفطية لهذه الدول نحو 58%. كذلك، فإنه على الرغم من كون منطقة دول المجلس تنتج سنوياً ما يوازي 3% فقط من إجمالي إنتاج البتروكيماويات العالمي، إلاَّ أنها تختص بنصيب أكبر من ذلك بكثير على نطاق الصادرات العالمية لبعض المنتجات البتروكيماوية المحدَّدة. فعلى سبيل المثال، ووفقاً للتقديرات المتوافرة عن العام سالف الذكر، بينما تمثل قيمة الصادرات البتروكيماوية لدول المجلس ما يوازي 8% من قيمة الإجمالي العالمي للتجارة الدولية في هذه المنتجات، تزيد قيمة صادراتها من الميثانول عن 28 % من إجمالي قيمة صادراته عالمياً.

الإيجابيات المتوقعة من تطبيق إتفاقية" الجات" (GATT)على الصناعات البتروكيماوية في دول المجلس :

من المؤمل أن تنطوي نتائج جولة أوروجواي على مجموعة من المؤثرات الإيجابية فيما يخص الصادرات والصناعات النفطية والبتروكيماوية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على النحو التالي:

1. من المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي العالمي، ومن ثمَّ زيادة الطلب العالمي على النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية، وذلك نظراً للعلاقة الطردية بين النمو الإقتصادي والطلب على كل من الطاقة وهذه المنتجات. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي خفض التعرفات الجمركية على الواردات من المنتجات الأخرى غير النفطية إلى إنعكاسات إقتصادية إيجابية غير مباشرة، كإرتفاع مستوى الدخل الفعلي في الدول المستوردة، ممَّا يؤدي بدوره أيضاً إلى إرتفاع الطلب على الصادرات النفطية والبتروكيماوية.

2. يقضي الإطار التنفيذي الذي تم الإنتهاء إليه بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا في عام 1991، ضمن إتفاقية "الجات"، بخفض التعرفات الجمركية المفروضة على الصناعات الكيماوية ومنها بالطبع البتروكيماويات. وسيساعد ذلك على إيجاد سوق أكبر لصادرات البتروكيماويات من دول المجلس. علماً أن هذا الإنخفاض سيتم بشكل تدريجي وعلى فترات من الزمن تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة، بحسب نسبة التعرفة الجمركية المحصَّلة أصلاً، وبحيث تؤول هذه التعرفة إلى الصفر لمدخلات مثل الإيثيلين، وإلى 5.5% للمنتجات البتروكيماوية الوسطى مثل الميثانول، و6.5% كحد أقصى للمنتجات النهائية مثل البولي إيثيلين.

وممَّا يجدر ذكره أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكنها تلبية أية زيادة قد تنشأ في الطلب على منتجاتها البتروكيماوية، على إثر الإيجابيات المتوقعة من تطبيق إتفاقية "الجات" وتوافر عوامل مواتية في الأسواق القريبة من منطقة دول المجلس، حيث تشير البيانات المتوافرة عن عام 1994 إلى أن الإنتاج الحالي لدول المجلس من البتروكيمايات يتأتى من إستغلال نحو 21% فقط من إجمالي الطاقات الإنتاجية المتاحة لديها.

التحدِّيـــــات المتوقعة:

على الرغم من المكاسب المتوقعة للصناعة النفطية والبتروكيماوية بدول المجلس من خلال تطبيق إتفاقية "الجات" الأخيرة، إلاَّ أن هذه المكاسب قد تعترضها بعض المعوقات، والتي تُعدُّ في حد ذاتها من التحدِّيات المتوقعة لهذه الصناعة في المرحلة اللاحقة للإتفاقية، ومثال على ذلك ما يلي:

1. إضمحلال "نظام الأفضليات المعمَّم" (Generalized System of Preferences)، التي كانت صادرات دول المجلس من منتجات نفطية تدخل بموجبه إلى أوروبا دون التعرض لأية ضرائب.

2. محاولة قيام بعض الدول المستوردة للمنتجات البتروكيماوية بوضع قيود غير مباشرة على هذه المنتجات، للحد من وارداتها منها، وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية المناظرة، التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية. ونذكر مثالاً على هذه القيود، محاولة فرض الإتحاد الأوروبي لضريبة الكربون بحجة حماية البيئة، الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على هيكل الضرائب النفطية، وإن كان عبئاً غير مباشر.

3. من الملاحظ أن الدول الصناعية الكبرى المتبنِّية للإتفاقية قد حرصت بادئ ذي بدء على عدم إدخال النفط ضمن الإتفاقية، لتتاح لها بذلك حرية فرض ما تراه مناسبـــاً من ضرائب وقيـــــود على الواردات النفطيـــــة والبتروكيماويـــــة إلاَّ أن هذه الدول قد إختارت أسلوباً غير مباشر للتقييد، إذ فرضت الضرائب على المنتجات المكررة (Excise Tax) بدلاً من الرسوم الجمركية.

وإن كانت التحدِّيات السابقة تُعد نسبياً عمومية الطابع، إلاَّ أنه ثمَّة بعض لجوانب الأخرى المتعلقة بالإتفاقية قد تستدعي النظر إليها بإنتباه وحذر من جانب دول المجلس. وتنبع أهمية هذه الجوانب ذات الطابع الخاص من أنها قد تنطوي على إنعكاسات هامة على التدابير والنظم الوطنية التي تتبعها هذه الدول في مجال تنمية إستثماراتها الصناعية المحلية، ولاسيما صناعة البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية. ويمكن عرض أبرز هذه الجوانب في النقاط التالية:

1. وفقاً لمبادئ إتفاقية "الجات"، ينبغي أن تحظى الشركات الأجنبية المقيمة بالمعاملة ذاتها التي تحظى بها الشركات الوطنية. ويعني ذلك أن الشركات الأجنبية العاملة في دول المجلس يمكنها بموجب هذه الإتفاقية إمتلاك ما يزيد عن 50% من رأسمال الشركات النفطية الوطنية في دول المجلس. وهذا ما قد يتعارض مع المصالح الحيوية لهذه الدول.

2. سيكون للقواعد المنبثقة عن "الجات" بشأن التجارة الدولية وضع الصدارة وأولوية التطبيق والنفاذ على القوانين المحلية القائمة على مفهوم السيادة الوطنية. أي أنه في حال التعارض بينهما، فسوف يتعين التعديل في القوانين المحلية لكي تتماشى مع مقتضيات الإتفاقية.

3. تتعارض مبادئ إتفاقية "الجات" مع إجراءات الدعم والتعويض التي تقوم بها بعض الدول لأغراض مساعدة صناعاتها الوطنية، وكذلك مع أية معاملة تفضيلية للصناعات الوطنية. وقد يكون لهذا الجانب تداعياته الهامة لصناعة البتروكيماويات في بعض دول المجلس، حيث درجت بعض هذه الدول على تقديم الدعم لصناعاتها البتروكيماوية الوطنية.

التطلعات المستقبلية والعمل الخليجي المشترك للتعايش مع النظام الجديد:

يتضح ممَّا سبق أن التحدي الحقيقي الذي قد يجابه صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في إطار التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية، يتمثل أولاً في التصدي الفعَّال للمنافسة العالمية، التي لم تعد تكمن خارج حدود المنطقة، بل قد تتخطاها إلى داخلها لتُجابه الصناعات الوطنية على أرضها. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن النجاح الحقيقي لدول المنطقة على النطاق الدولي، سيتمثَّل أساساً في الحفاظ على تنافسيتها الحالية، فضلاً عن تحقيق وضعية أكثر ربحية من ذي قبل. ويتطلب ذلك الوفاء بمسؤوليات أساسية تتمثل فيما يلي:

أولاً: إنشاء الأجهزة الوطنية والإقليمية الكفيلة بالتفاوض مع المنظمة بهدف حماية مصالح المنطقة.

ثانيـــاً: إرتقاء نوعي في دول المجلس بالتصنيع عموماً، وأن تتهيأ بما يؤهلها لمواجهة المنافسة الدولية في هذا المناخ الجديد، وذلك من حيث تحقيق خصائص نوعية رفيعة للصادرات، مع تطوير مستويات الكفاءة الإنتاجية والعمل على ضغط التكاليف لتحسين تنافسيتها. وإن كانت صناعات التكرير وإستغلال الغاز الطبيعي تشكل أساس القاعدة الإنتاجية لدول المجلس، فإن صناعة البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية تعتبر بمثابة صناعات المستقبل للمنطقة، وتحظى بأولوية الإستثمارات المحقِّقة للتنمية الصناعية فيها.

ثالثـــاً: العمل على توسعة نطاق مصادر تمويل المشاريع البتروكيماوية الخليجية، وذلك من خلال تفعيل دور الأسواق المالية الخليجية وتطويرها، وإجتذاب رؤوس الأموال الخليجية الخاصة ورؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في هذه المشاريع. ذلك أن تحقيق مبدأ إقتصاديات الحجم الكبير، والتكامل الرأسي اللازم لضمان تنافسية إنتاج المشاريع البتروكيماوية في الأسواق العالمية يتطلب كثافة رأس المال المُستثمر.

ولطالما ظلت هذه المشاريع مملوكة ومدارة كلياً من جانب الحكومة في كل دولة من دول المنطقة. إلاَّ أن ما تشاهده مؤخراً من زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الإقتصادات الخليجية، والعمل على إتساعه ليصبح مساهماً رئيسياً في هذه الصناعات، إنما يرتكز على تنامي الدور التمويلي للقطاع المصرفي والمالي في الدول المعنية. ومن ثمَّ، فإن نجاح صناعة البتروكيماويات في دول المجلس، وما يتبعه من قيام صناعات لاحقة إنما يتوقع له أن ينعكس إيجابياً على القطاع المصرفي والمالي في المنطقة، وذلك نظراً لما توفره هذه الصناعة من فرص تمويلية واعدة يمكن أن ينتهزها القطاع

المصرفي والمالي بتوجيه المدخرات الوطنية لتمويل هذه المشاريع، الأمر الذي يترتب عليه رفع إنتاجية رأس المال، وترشيد إستثمار الموارد المالية في المنطقة.

رابعاً: الإهتمام ببرامج البحث والتطوير وإنشاء المراكز العلمية المتخصصة في دراسة صناعة البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية في منطقة الخليج العربي، وذلك عملاً على تعزيز النقل الأفقي للتكنولوجيا، وتمهيداً للنقل الرأسي لها في المنطقة. فالبتروكيماويات، كما نعلم، من الصناعات التي تستند إلى تكنولوجيا بالغة التقدم في قيامها وإستمرار وجودها في الأسواق العالمية. ولعله من المهم أن نشير هنا إلى أن ما نشاهده من توسع شديد ومتسارع في الطاقات الإنتاجية البتروكيماوية في العالم، قد يؤدي إلى إغراق السوق بما يفوق قدرته الإستيعابية في حال دخول العالم في مرحلة من الكساد الإقتصادي. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن الصناعات البتروكيماوية التي سيكتب لها البقاء تكون تلك القائمة على أحدث الوسائل التكنولوجية التي من شأنها خفض تكاليفها الإنتاجية الأساسية، ومن ثم ضمان تنافسية منتجاتها في سوق متخمة بالعرض.

خامساً : إيلاء أهمية خاصة للجوانب التنظيمية والمساندة في مضمار إنشاء وتشغيل الصناعات البتروكيماوية، ولاسيما الأطر المحاسبية والإدارية والتسويقية. ففضلاً عن كون هذه الأطر تشكل ركناً أساسياً في إنجاح أي مشروع إنتاجي، إلاَّ أن أهميتها تتعاظم فيما يخص مشاريع الصناعات التحويلية، لاسيما إذا كان من المقدر لها أن تثبت وجودها في ظل منافسة عالمية ضارية، وهذا ما ينطبق بشكل خاص على مسيرة الصناعات البتروكيماوية في دول الخليج. ويتعين بالتالي، والحال كذلك، الإرتقاء بمقومات هذه الأطر في المشاريع البتروكيماوية الخليجية، مثل توفير برامج التدريب المتخصصة للكوادر الإدارية في هذا المجال، وتنشيط البحوث التطبيقية في مجال تسويق البتروكيماويات، والعمل على الأخذ بنتائجها على صعيد المنطقة، بما يعزز من مكانة صناعة البتروكيماويات الخليجية في القرن القادم، ويوفر سنداً أكيداً لنجاحها على الصعيد العالمي.

سادساً: يتوجب أن نضع في الإعتبار، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، أن الترابط الوثيق مع الأسواق العالمية أمرٌ حتمي ستفرضه معطيات المستقبل. كما سيكون البقاء في هذه الأسواق مرهوناً بمدى قوة التواجد. وهذا أمرٌ قد يومئ بالحاجة الملحة إلى المزيد من التنسيق والتكامل فيما بين أعضاء دول المجلس، وإنعاش العمل الخليجي المتكافئ والمشترك لمواجهة التحدِّيات التجارية العالمية الجديدة، وخوض المنافسة بجدارة.

وفضلاً عن كل ما سبق، لا يفوتني في نهاية هذه الكلمة أن أتطرَّق إلى موضوع متزايد الأهمية لدى دول المجلس، ألا وهو موضوع توظيف العمالة الوطنية فيها، وهذا ما يمكن أن تقدم فيه صناعة البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية بعض الإسهام.

فصناعة البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية، وهي مدخل لسلسلة طويلة ومتشعِّبة من الصناعات اللاحقة، تُفسِح المجال أمام إمكانية تنامي دور القطاع الخاص وترسيخ آلياته ضمن سياسات التخصيص كأحد مرتكزات الإصلاح الإقتصادي في دول المجلس. ولهذا الدور النشط المتوقع للقطاع الخاص في مضمار

الصناعات البتروكيماوية مردوداته الإيجابية الهامة في إستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة الوطنية في هذه الدول. فمن المعلوم أن تركيبة الهرم السكاني لهذه الدول تنبئ بأن أعداداً كبيرة من مواطنيها، ممَّن هم صغار السن حالياً، سوف يولجون في سوق العمل في الأعوام القادمة، ممَّا يستدعي إيجاد الفرص التوظيفية الكفيلة بإستيعابهم. فنجد مثلاً أن مواطني دول المجلس ممَّن هم في سن 15 إلى 24 سنة تزداد نسبتهم في التعداد الكلي لسكان هذه الدول، بصورة مطردة من سنة إلى أخرى. ووفقاً لأحدث التقديرات المتوافرة عن اللجنة الإقتصادية لجنوب غرب آسيا، فإنه بحلول عام 2000 سوف تبلغ نسبة هذه الشريحة في دولة الكويت 21% (من 17.3% في عام 1990)، وفي دولة قطر 13.7% (من 10.7% في عام 1990)، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة 15.8% (من 10.2% في عام 1990).

وممَّا لا شك فيه أن الدور الفعَّال المتوقع لصناعة البتروكيماويات في دول المجلس في إستيعاب نسبة من العمالة الوطنية فيها سـوف يسـاهم في تخفيض العبء على موازناتها العامة. كما أن إنخراط الشباب من أبناء هذه الدول في العمل في هذا المجال ينطوي على تحصيلهم التدريب العلمي والتكنولوجي اللازم، ويكون في ذلك إستجابة لضرورة تنشئة كوادر فنية خليجية قادرة. وإمتداداً لهذا المسعى، وتعزيزاً لغاية تنشئة مثل هذه الكوادر الفنية القادرة، فإنه يكون لزاماً علينا الإهتمام بصورة خاصة بالخدمات التدريبية والتعليمية في هذا المجال، وتدعيم الدور التدريبي للمعاهد الدراسية في دول المجلس التي تتخصص في إعداد المهندسين والمهنيين في مضمار صناعة البتروكيماويات.

وأخيراً، فإن صح القول إن الصناعات البتروكيماوية تمثل فرصاً إستثمارية واعدة، يصُّح أيضاً القول إن الإستثمار في الثروات البشرية الوطنية هو الأعلى مردوداً على الإطلاق. وهو أيضاً إستثمار يتفق مع الرسالة المفروضة على الدول تجاه أبنائها، ويمثل أهم واجباتها وأقدسها.